المقدمـــــة

ان قضية التكنولوجيا من القضايا التى قدمت فيها دراسات كثيرة سواء من الناحية التقنية أو الاقتصادية ، وبالنسبة لنا فهى تعنى دراسة جانب محدد الابعاد فى هذه القضية الشاملة ، وهو الجانب المرتبط بقضية الفقراء فى الاستراتيجية التكنولوجية الدولية باعتبار أن الفقراء .[1] هم محور كل دراسة نقدمها سواء كانت أكاديمية أو تطبيقية أملا أن ينتهى بنا الأمر إلى تكوين برنامج أقتصادى محدد لهم فى أطار استراتيجى ذى محورين أحدهما أقليمى والآخر دولى .

ولايمكن اغفال الدور الأساسى للتكنولوجيا فى التنمية الأجتماعية والأقتصادية لجميع البلدان ولاسيما فى التعجيل بتنمية البلدان النامية . كما أكد الدور الرئيسى للتكنولوجيا فى تقدم البشرية على أنه ينبغى أن يتمتع الجميع بالقدرة على الاستفادة من أوجه تقدم وتطور التكنولوجيا بغية تحسين مستويات معيشتهم .

كما أننا نشير هنا أن التكلفة الأقتصادية والأجتماعية والمتصلة بالأقتناء وتطبيق التكنولوجيا الأجنبية فى أسواق تتميز بعدم الكمال هى تكلفة عالية جدا . ويفاقم من وضع البلدان الفقيرة الأفتقار شبه الكامل إلى الامكانيات المحلية للبحث الانمائى . وينعكس ذلك فى تبعيتها التكنولوجية وخاصة فى الصناعات ذات الأهمية الحاسمة لتنميتها الأجتماعية والأقتصادية : التغذية ، الصحة ، الإسكان ، المواصلات ، الطاقة .

وتنقسم الدراسة إلى عدة أفرع نحاول من خلالهم طرح قضية التكنولوجيا فى العالم الثالث – كأهم القضايا الأقتصادية لنهاية هذا القرن وبداية القرن القادم – هذا ومن البداية نؤكد لوكان هناك ادراك أفضل لامكانيات السياسة كأداة للتنمية لكانت بلدان كثيرة قد حددت الآن السياسات التكنولوجية فى الاطار المؤسس لاتخاذ القرارات والتخطيط الاقتصادى ، ويظهر هدفها العاجل فى تعزيز موقف المساومة لاى بلد ، وفى تحسين وترشيد قدرته المستقلة على اتخاذ القرارات فى مجال احتياز التكنولوجيا – وسيكون هدفها الاطول أجلا هو تعزيز القدرة المحلية على الابتكارات التكنولوجية التى يمكنها على نحو متزايد تكميل التكنولوجيا المستوردة .

د. أويس عطوه الزنط

---

(١) يقصد بالفقراء هم سكان جنوب العالم والذى يقدر عددهم حتى نهاية عام ١٩٨٥ إلى ٤,٥٧٩ مليار انسان – ومن المنتظر أن يصلوا إلى ٦,٨٥١ مليار انسان حتى عام ٢٠٠٠ ، يمثلون قرابة ٨٣٪ من سكان العالم . وهى البلدان التى أهم خصائصها الهيكلية الرئيسية : الانخفاض فى مستوى استغلال الموارد الطبيعية – المعادن والطاقة ، وما إلى ذلك بسبب نقص المعرفة "ونقص التمويل والمهارات اللازمة لتنميتها" . راجع : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية – باريس ١ – ١٤ سبتمبر ١٩٨١ ص ٥ . كذلك مجلة الوقائع – العدد ٦ لسنة ١٩٨٤ – ص ٨٣ .